

الأمن الغذائي في العراق (الواقع والتحديات)

م. م. حقي أمين توماس
المعهد التقني / السماوة

م. م. حيدر طالب موسى
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

شكل نقص الغذاء على مر العصور تحديا صعبا للإنسان مما دفعه إلى العمل في سبيل ابتكار الوسائل الضرورية التي تؤمن له إشباع حاجته من الغذاء وذلك من أجل ضمان البقاء له ولأفراد أسرته وهذا ليس شأن فرد بذاته فقط وإنما شأن بقية المجتمعات التي تعاني من النقص في هذا المجال ، فالمشكلة الغذائية احتلت مركز الصدارة بين المشاكل الاقتصادية التي تعد معالجتها مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد على مستوى العالم أجمع ، وبما أن العراق عانى من مشاكل عديدة تتمثل في نقص الأغذية وشحتها بشكل كبير إلى جانب الارتفاع الحاد في الأسعار وذلك نتيجة لما عانه من ويلات الحروب خصوصا في فترة الثمانينيات من القرن المنصرم وحصار اقتصادي أستمر ثلاثة عشر عاماً منذ عام ١٩٩٠ جعله يعني من فجوات غذائية على الرغم من تطبيق نظام البطاقة التموينية التي أصبحت لا تفي بالمتطلبات اليومية خصوصا في ظل التناقص المستمر في مفراداتها ورداة النوعية الموزعة على المواطنين هذا إلى جانب المعاناة الكبيرة التي تعرض لها القطاع الزراعي (باعتباره المحرك الأساسي للعجلة الغذائية) من نقص المياه بشكل كبير يضاف له نقص المواد الأولية الازمة للعملية الإنتاجية بشكل سبب نقص في المحاصيل الزراعية الأساسية وهذا ما سنوضحه خلال بحثنا هذا بتوضيحا للأركان الأساسية المتعلقة بتوفير الغذاء بعرض مفصل لواقع القطاع الزراعي وتبيان الجوانب والظروف المحيطة به وتوضيح حجم الفجوة الغذائية لأهم المحاصيل الرئيسية في العراق (الخنطة، والشعير، والرز) ومدى وفرة هذه المحاصيل من عدمها وذلك من أجل رسم الصورة الواضحة للواقع الغذائي وبالتالي وضع الحلول والمقررات المناسبة لتصحيحها ، ومن أجل تحقيق هذا الوضع جاء البحث متتملا في محورين أساسين هما الأول وضح الجانب النظري لمفهوم الأمن الغذائي ومفهوم الفجوة الغذائية والسببيات الرئيسية لهذه الفجوة ، أما المحور الثاني فقد وضح واقع الأمن الغذائي في العراق وحجم الفجوة الغذائية والعوامل التي أدت إلى اتساعها.

Food security in Iraq (Reality and Challenges)

Assist. Lecturer: Hayder talib mousa
College of department and economic / university of Al-muthana

Assist. Lecturer: Haki amen tomas
Technical Institute / Samawa

Abstract

Form of food shortages throughout the ages difficult challenge for someone's paid to work for the sake of innovation means necessary, which provides him satisfy his need of food in order to warranty stay for him and his family and this is not like an individual self only, but like the rest of the communities that suffer from shortages in this area The problem of food occupied center stage among the economic problems that

are addressed key economic and social progress in any country in the world at large, and since Iraq has suffered from many problems was the lack of food and scarcity dramatically along the sharp rise in prices as a result of what public from the scourge wars, especially in the eighties of the last century and the economic blockade lasted thirteen years made him suffer from gaps food despite the application of the ration card system, which has become not meet the requirements daily especially in light of decreasing continuous in vocabulary and poor quality distributed to citizens of this along with subsidized Large suffered by the agricultural sector (as the main engine of the wheel food) of water shortages significantly added his lack of raw materials needed for the production process is the cause of a lack of crops basic agricultural and this explain through our research explain of Staff basic availability of food a detailed presentation of the reality of the agricultural sector and identify aspects and the circumstances surrounding it and to clarify the size of the food gap for most major crops in Iraq (wheat, barley, rice) and the abundance of these crops or not in order to draw a clear picture of reality food and thus the development of solutions and appropriate proposals to correct them, in order to achieve this situation came Find represented in two major axes first axis and explained the theoretical side of the concept of food security and the concept of the food gap and the main causes of this gap, second axis has explained the reality of food security in Iraq and the size of the food gap and the factors that led to breadth.

المقدمة

uctionIntrod

للأمن جوانب وصور متعددة هي الأمن الاجتماعي و الصحي و الجنائي و السياسي والصناعي والفكري والأمن الغذائي ، إلا إن أهم هذه الجوانب هو الأمن الغذائي الذي يؤدي تحقيقه إلى توجيه الجوانب الأخرى نحو المسار الصحيح فعدم تحقيقه يعد مؤشرا على تدهور المجتمع وتعرضه إلى أزمات متكررة . فهذه المشكلة تأتي على رأس التحديات العالمية التي تواجهها الكثير من بلدان العالم فحداثتها تختلف من بلد إلى آخر تبعا لاختلاف الظروف الإنتاجية عن بعضها البعض وهذا ما يجعل من حل مشكلة الأمن الغذائي مهمة ليست بالسهلة مال متنضافر كافة الجهود وعلى مختلف الأصعدة و المستويات ابتداء من أصغر الوحدات الإنتاجية وأنتهاء بأكبرها سعة وذلك من أجل توفير الغذاء بالكمية الكافية والنوعية الجيدة وذلك من خلال التركيز على رفع القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي فسبب التركيز على هذه القطاع ذلك لكونه القطاع القائد في عملية التنمية فالمخرجات الزراعية تعد الممول الأساسي الذي يرفد باقي القطاعات الاقتصادية وفي أي بلد بما تحتاجه من مواد ومستلزمات الولية تدخل كعنصر أساسي في أي عملية إنتاجية ، وستتناول في بحثنا الجوانب والمفاهيم الأساسية للأمن الغذائي في بلدنا العزيز العراق من خلال تحليل الواقع الزراعي والعوامل المؤثرة فيه وتبين نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي GNP ، فضلاً عن ما تعرض له من إهمال نتج عنه الاعتماد على الأيرادات النفطية بنسبة تفوق الـ ٨٠% ، فمن هنا تبرز الحاجة الملحة لتوجيهه أهتماماتنا سواء كنا متخدني قرار أو منفذيه أو متابعيه من اقتصاديين وسياسيين أو علماء مختلف في

الاختصاصات واقتراح الحلول في سبيل تكوين جهاز انتاجي غذائي يساهم في توفير الغذاء لإفراد الشعب من جهة وضمان امداد قطاعات الاقتصاد الوطني بالمدخلات الازمة من جهة أخرى.

Research Important

تتمثل أهمية البحث في ان توفر الغذاء بالكميات الازمة والنوعيات الجيدة لأفراد الشعب العراقي وبشكل مستمر سببي الى تحسين الأوضاع الاجتماعية من جانب والتاثير على اتجاهات التجارة الدولية من جانب آخر لما تمثله السلع الغذائية من اهمية بين السلع المتداولة.

Problem Research

تكون مشكلة البحث في ما يواجهه العراق من ارتفاع في أسعار المواد الغذائية وارتفاع في حجم الفجوة الغذائية للمحاصيل الرئيسية على الرغم مما يمتلكه العراق من مقومات زراعية جيدة .

Target Research

يهدف البحث الى تحديد المكامن الرئيسية لمشكلة الامن الغذائي في العراق والمتمثلة في المعوقات التي تعرّض القطاع الزراعي واقتراح الحلول وفقاً لما هو متوافر من إمكانيات وما مبذول من جهود وتوجهها نحو المجالات الصحيحة .

Approach Research

استخدم الباحثان المنهج الاستقرائي Deductive Approach من خلال جمع البيانات المختلفة عن موضوع البحث يفسر الوضع الغذائي السائد في العراق .

منهجية البحث

((الإطار النظري لمشكلة الامن الغذائي))

The concept of food security

أولاً :- مفهوم الامن الغذائي

يحظى مفهوم الامن الغذائي بأهمية متزايدة في عالم اليوم لاعتبارات عديدة تجاوزت معاييرها وجوانبها المختلفة الاطر التقليدية وقد غدت مفردة التنمية بشكل عام والزراعة منها بشكل خاص مرتبطة بشكل نهائي بتأمين الاطار الكلي الذي يصوغ هذا الامن ويعززه في ظل الظروف الطبيعية ، ويقصد بالأمن الغذائي في اعم صوره الحالة التي يتمنى فيها لكل انسان وفي اي وقت الحصول على غذاء مأمون وغني بالعناصر المغذية كي يعيش حياة موفورة الصحة والنشاط^(١) . فعلى مستوى الفرد يتحقق الامن الغذائي له عندما يتتوفر الغذاء له ولعائلته على مدار السنة ، أما بالنسبة للمجتمع فيعني الامن الغذائي قدرته على توفير احتياجاته الغذائية الأساسية النباتية والحيوانية وضمان استمرار تدفق تلك الاحتياجات بانتظام سواء محلياً او عن طريق الاستيراد . اما على صعيد الدولة فان الامن الغذائي يتحقق عندما يصبح انتاج هذا البلد وتسويقه ونظم تجارتة قادر على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الاوقات وحتى في الازمات ، اما على صعيد المنظمات الدولية فقد عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية الامن الغذائي في ظل الظروف الراهنة هو ان تنتج الدولة اكبر قدر مما

١- فاضل جواد دهش ، دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٢

تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية في انتاج السلع التي تحتاجها وان توفر لكل مواطن ما يكفي من الغذاء بالكمية والنوعية الالزمة للنشاط والصحة مع مراعاة توزيع الغذاء وتحقيق مخزون من الغذاء يكفي لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر لتلجمأ اليه في الظروف غير الطبيعية^(١).

اما منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - FAO فقد عرقه على المستوى العالمي بأنه ((توفير مخزون احتياطي عالي من المواد الغذائية اضافة الى قدرة المجتمع على توفير احتياجاتة الاساسية من المواد الغذائية مع ضمان حد ادنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم .

اما خبراء المجموعة الاوروبية فيرون بأن الامن الغذائي هو عمل يهدف الى اخفاء جميع اشكال الجوع وسوء التغذية ، ويسود نمطان من الامن الغذائي نتيجة القصور في المواد الزراعية او نتيجة تغيرات بيئية طارئة وهذا النمطان هما :-^(٢)

اولا :- الامن الغذائي المزمن ويسود في العديد من الدول النامية يرافقه تدني في القدرات الشرائية للسكان .

ثانيا :- الامن الغذائي المؤقت ويسود في المجتمعات التي تتعرض اتجاهات معدل استهلاك افرادها الى تقلبات واسعة خاصة للأفراد منخفضي الدخل وكذلك قد يأتي من التقلبات التي تحدث في أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية وما يرتبط بها من تقلبات في الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع .

food gap The concept of

ثانيا :- مفهوم الفجوة الغذائية

فيما يتعلق بمفهوم الفجوة الغذائية فتعرف بأنها ((الفرق بين انتاج المواد الغذائية والطلب عليها من اجل استهلاكها في قطر او اقليم معين غير أن هناك من يعتقد بأن اعتبار الفجوة بين الإنتاج وأستهلاك الفجوة الحقيقة يعززه الكثير من الدقة خصوصا في الدول النامية ، حيث أن الفرق بين الإنتاج والاستهلاك هو الفجوة الظاهرة التي قد لا تساوي بالضرورة الفرق بين الإنتاج وال الحاجة الفعلية الموضوعية للسكان حيث أن سكان الدول النامية حتى الدول ذات الدخل المرتفع لا يحصلون على الحاجة الفعلية (الموضوعية) للغذاء والتي يمكن احتسابها على أساس ثلاثة مستويات هي :-^(٣)

❖ مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة العالمية .

❖ الحد المتوسط ويمثل مستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنويا .

❖ الحد الأمثل ويمثل مستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية المتطرفة .

-
- ١ - سالم توفيق النجفي ، أمنة عبدالله حسون ، أوضاع الأمن الغذائي في البلدان النامية ، مجلة تنمية الراedyin ، مجلد ٢٩ - عدد ٨٨ ، ٢٠٠٧ ص ١٦٢
 - ٢ - سالم توفيق النجفي ، المنظمات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقير في الوطن العربي ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ١٩٩٩ ، ص ١٦
 - ٣ - عبد الصاحب العلوان ، أزمة التنمية العربية ومخاطر الأمن الغذائي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٩١-٩٠

وبهذا فإن الفجوة الغذائية المحتسبة على هذا الأساس يمكن تسميتها بالفجوة الموضوعية وتسمية الاكتفاء الذاتي المحسوب على أساسها بالاكتفاء الذاتي الموضوعي ، أما فجوة الاكتفاء المحسوبة على أساس الفرق بين الانتاج والاستهلاك فيمكن الاشارة اليهما بالفجوة الظاهرية .

اما في الوقت الحاضر فيلاحظ اتساع الفرق بين حجم الانتاج و الحاجة الفعلية للسكان من المواد الغذائية الأساسية بشكل ادى الى استمرارية حالة الانخفاض الشديد في الامن الغذائي، مما يتطلب الوقوف على أسباب وعوامل النقص حتى لا تنسحب هذه الاثار السلبية لحالة انعدام الغذاء على مختلف القطاعات في البلد فتحقيق الامن في هذا المجال له اثار ايجابية بشكل يؤدي الى استقرار كافة الاوضاع في بلد ما في العالم، وهذا ما يلاحظ في بعض الدول النامية والافريقية التي تعرضت الى ازمات غذائية حادة ولأسباب اهمها ما تعرضت له هذه الدول من حروب اهلية اثقلت كاهلها وشردت اهلها يضاف اليها السياسات الخاطئة المتبعة في معالجة هذه الأزمات والمجاعات .

ثالثاً :- المسبيبات والمعوقات الأساسية للأمن الغذائي

على الرغم من توفر مجالات كثيرة للاستثمار الزراعي في الدول النامية إلا ان هناك محددات وقيود تعيق التوسع في الإنتاج الزراعي ويمكن تصنيف المعوقات الى :-

١:- المعوقات الطبيعية وتشمل

أ- الأراضي الزراعية وندرتها

ب- انخفاض إنتاجية الأرض الزراعية في الدول النامية

ج- انخفاض إنتاجية العامل الزراعي

د- الاعتماد على زراعة محاصيل محددة وخاصة الحبوب ، حيث يرجع سبب تركيز الزراعة على هذه المحاصيل إلى حاجة الزوارعين لاستهلاك الحبوب .^(١)

هـ - الأمطار والمياه :- وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتي تضم معظم أرجاء الوطن العربي من اقل مناطق العالم فيما تحوزه من موارد مائية متجددة^(٢) فشحة المياه وندرتها المتباينة من كثرة المشاكل الطبيعية المتعلقة بملوحة

المياه وعدم صلحيتها لروءاء مختلف المحاصيل هو ما يمثل اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه النهضة الزراعية في المنطقة .

٢:- المعوقات التقنية

تعتبر الالات الزراعية السواعد التي بواسطتها يتحقق ما يفك في العقل البشري وغلى الرغم من الاهتمام الكبير في هذا المجال الا ان درجة استعمال المكننة الزراعية مازال متدنيا^(٣) وخاصة في الامور المتعلقة بـ

أ- عمليات خدمة التربية

ب- عدم استخدام البذور المحسنة

ج- المكننة الزراعية

د- انخفاض معدلات التسميد

هـ - الآفات الزراعية

١ - قيس مهدي البياتي ، الأمن الغذائي في العراق بين التحديات الداخلية والازمة الغذائية العالمية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية ٢٠٠٩ ، ص ١٠

٢ - أديب قاسم شندي ، رحمن حسن علي ، الموارد المائية العربية المتاحة ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مجلد ١٠ عدد ٤ ، ص ٧٠

٣ - التكنولوجيا الزراعية في الوطن العربي (الواقع والأفق) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد ١٢ ، نيسان ٢٠٠٦ ، ص ٢٤

٣ :- المعوقات الاقتصادية والتنظيمية ونظم المعوقات الاقتصادية والتنظيمية ما يلي :-^(١)

- أ - الحيازة الزراعية
- ب - التسويق والاسعار
- ج - الابدي العاملة والكوادر الفنية
- د - البحث العلمي والكوادر الفنية
- ه - الارشاد الزراعي

٤ :- المعوقات المالية وتباطؤ الاستثمارات في القطاع الزراعي وهي من اهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الامن الغذائي وتتمثل في انخفاض الاستثمارات الزراعية وضعف معدل التكوين الرأسمالي مما يؤدي الى انخفاض الانتجالية بشكل كبير .

المبحث الثاني ((واقع الأمن الغذائي في العراق ومعوقات تحقيقه))

أولا :- الواقع الغذائي في العراق

يعد العراق من البلدان الغنية بمختلف الثروات الطبيعية والزراعية والمعادن على اختلاف أنواعها فضلاً عن انه يمتلك اكبر احتياطي نفطي في العالم . إلا أن ماتعرض له العراق من حروب وظروف قهيرية كانت أشدتها الحرب على الكويت وما تلاها من آثار كارثية تمثلت في فرض الحصار الاقتصادي لقرابة ١٣ عام بدءاً من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣ واجه خلالها العراق أزمة حادة جداً في المجال الغذائي على الرغم من تطبيق برنامج البطاقة التموينية عام ١٩٩١ وما تبعه من اتفاقيات في هذا المجال كـ (برنامج النفط مقابل الغذاء وال حاجات الأساسية) فهذا يوضح حجم الأزمة التي مر بها العراق من خلال تبيان حجم الفجوة الغذائية (وهذا ما سنتناوله في ثانيا) ، فالوضع المتردي انعكس في انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٠,١ % إلى ٢٠٠٣ % عام ٨,٤ % حتى وصلت إلى ٥,٧ % عام ٢٠٠٦ ^(٢) وهذا الوضع أدى إلى زيادة الاستيراد المواد الغذائية من الخارج ومولت عملية الاستيراد هذه بالإيرادات النفطية التي أصبحت تشكل المصدر الأساسي للايرادات في البلد وحتى الوقت الحاضر ، فحجم الواردات الزراعية قدر بـ ١٠٧٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ ووصلت إلى ١٧٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣ ^(٣) وهذه البيانات والأرقام توضح معاناة القطاع الزراعي في العراق باعتباره القطاع القائد في عملية تحقيق الأمن الغذائي فعلى الرغم مما يتميز به العراق من أراضي خصبة تقدر بـ ٤٨ مليون دونم تشكل ما نسبته ٢٦,٤ % من المساحة الإجمالية إلا إن المستغل منها لا يتجاوز ٢٣ مليون دونم من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ^(٤) فقلة الأرضي الزراعية المستغلة كانت نتاج لسياسات خاطئة وظروف الحصار الذي منع دخول المستلزمات الإنتاجية وبالتالي انحصر وبشكل كبير تامين الغذاء لطبقات واسعة من أفراد الشعب

١ - أمنه عبد الله الحسون ، الأمن الغذائي في بلدان نامية ومتوسطة الدخل ومنخفضة الدخل (محصول القمح أنموذجا) ، رسالة مقدمة إلى كلية الزراعة جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣

٢ - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتقنيولوجيا المعلومات ، المجاميع الإحصائية لسنوات مختلفة

٣ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٨ ، (٨ / ٣)

٤ - عياد محمد علي باش ، قطاع الخدمات في العراق الواقع والآفاق ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية derasat/com.rsfcd. www

مما ساهم في تردي الحالة المعيشية وارتفاع نسب الفقر وانعدام الأمن الغذائي وهذا ما اظهرته خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق التي نشرت عام ٢٠٠٦ أن ٤ ملايين نسمة أي مابعادل ١٥٪^(١) من السكان غير امنين غذائياً ويعانون من الفقر رغم تلقيهم مفردات البطاقة التموينية لكن هذه المفردات أصبحت تعاني نقصاً واضحاً واقتصرت على عدد محدود من المفردات لا يتجاوز مفردتين كما أوضح المسح إن عدد الغير امنين غذائياً سيرتفع حالة إلغاء نظام البطاقة التموينية وهذا ما أظهره التحليل الشامل للأمن الغذائي والفنان الهشة في العراق لعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ كما أوضح المسح أن ٢٢٪ من السكان يعتمدون بشكل كامل على نظام البطاقة التموينية^(٢).

وفي بحثنا هذا سنسلط الضوء على الظروف والأسباب المعموقات التي تعرّض تحقيق الأمان الغذائي بنجاح ، واقتراح الحلول والمعالجات المناسبة بما يتواافق ومتطلبات الشعب العراقي من خلال دعم القطاع الزراعي بمختلف مجالاته بما يساهم بتحفيز معدلات النمو في هذا القطاع الحيوي فيقدر ما يكون للأمن الغذائي متقدماً في دولة من الدول بقدر ما تكون هذه الدولة قوية ومحافظة على سيادتها وأمنها القومي ضد التهديدات والضغوط الخارجية .

food gap in Iraq

يمكن توضيح حجم الفجوة الغذائية في العراق من خلال ملاحظة حجم ما يستورده العراق من المحاصيل الرئيسية (الحنطة، والشعير) الذي لا يعاني العراق من فجوة في إنتاجه بالنظر لطبيعته الانتاجية (الرز) على الرغم من امتلاك البلد لمقومات الإنتاج الناجح ، وهذه الفجوة تقدر كالتالي :-

أ :- فجوة محصول القمح

يمثل محصول القمح أهمية كبيرة لجميع إفراد الشعب إلا إن العراق واجه أزمة كبيرة في توفير هذا المحصول بالكميات التي تكفي لسد الحاجة المستهلكة ، فعلى الرغم من ارتفاع حجم الإنتاج المحلي من ١٨٤١ ألف طن للمرة من ١٩٩٩-٢٠٠٣ إلى ٤٠٨٦ عام ٢٠٠٦ ، إلا إن هذه الأرقام لا تعبّر وبصورة حقيقة في أن هذه الكميات تحقق الاكتفاء الذاتي من القمح وذلك بسبب ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي بمستوى كبير جداً، فقد بلغت استيرادات العراق من القمح خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٣ (١٨٤٨ ألف طن) إلى ٢٥٣٧ ألف طن عام ٢٠٠٦ إلا أننا نجد أن حجم الإنتاج المحلي أكبر من حجم الواردات وبهذا فقد تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتي حتى وصلت إلى ٦١٪ عام ٢٠٠٦ وانخفاض نسبة الفجوة إلى ٣٨,٣١٪ لنفس العام وهو ما يوضحه الجدول رقم (١) إلا أن هذه النسبة يطمح العراق إلى تخفيضها وبشكل كبير وذلك بالنظر لما يمتلكه من مقومات النجاح الزراعي من أراضي خصبة وموارد مائية إلا أن ما تعرض له البلد خلال السنوات الماضية في ظل ظروف الحصار الاقتصادي من نقص في المعدات الانتاجية والأسمدة ذات النوعية العالمية الجودة يضاف إليها عدم مكافحة الآفات الزراعية بشكل كامل مما ساهم بعدم رفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى مستويات عالية .

ب :- فجوة محصول الشعير

بالنسبة لهذا المحصول فإن العراق لا يعاني من أي فجوة في هذا المجال ونسبة الاكتفاء الذاتي بلغت ١٠٠٪ وذلك لطبيعة هذا المحصول وتحمله لظروف إنتاجية صعبة من الملوحة المرتفعة والمياه القليلة التي يحتاجها في عملية إنتاجه وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢)

ج :- فجوة محصول الرز

١ - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق لعام ٢٠٠٦ ، ص ٣

٢ - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا المعلومات ، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفنان الهشة في العراق ، ص ٢

بالنسبة لهذا المحصول فالعراق يعاني من فجوة كبيرة وذلك لارتفاع الكبير في حجم الواردات والتي استمرت بشكل مستمر حيث بلغت الفجوة حوالي ٥٨,٩٨ % خلال المدة ٢٠٠٣-١٩٩٩ عندما كان حجم الإنتاج المحلي (٣٠٠,١٠٣) ألف طن مقارنة مع الحجم الواردات التي وصلت إلى (١٤٣,٨٣) ألف طن ، وانخفضت نسبة هذه الفجوة لتصل إلى ٥٤ % عام ٢٠٠٥ نتيجة زيادة مستوى الإنتاج المحلي إلى ٣٦٣ ألف طن بصورة أكبر من عام ٢٠٠٥ حيث كان مستوى الإنتاج ٣٠٩ ألف طن الا إن هذا الانخفاض في نسبة الفجوة لا يعني بالضرورة ان مستوى الإنتاج في تحسن كبير مالم يؤدي إلى تقليص هذه النسبة بشكل كبير ، وهذا لا يأتي إلا باستخدام أحدث التقنيات والألات والمعدات والطرق الإنتاجية الحديثة واستصلاح الأراضي الزراعية وتوفير المياه خصوصا وان محصول الرز يحتاج إلى كميات مياه كبيرة في زراعته بينما تركت شحة المياه في العراق أثرا على حالة الأمن الغذائي بالنسبة لهذا المحصول أضافة الى ما قد يساهم به الفساد الإداري في استيرادي محاصيل ذات نوعية رديئة ليس بالنسبة لمحصول الرز بل حتى بالنسبة للمحاصيل الأخرى في حالة الاعتماد على الاستيراد الخارجي في إشباع الحاجة الغذائية للمواطن.

حجم الفجوة الغذائية في العراق (ف.مليون دولار) من مصادر الاقتراض الذاتي ونسبة الاقتراض من مصادر الاقتراض غير الذاتي في العراق

جدول رقم (١)

البيانات	الصادرات المحلية (الف.طن)	الواردات المحلية (الف.طن)	الميزان (١) (الف.طن)	نسبة الافتراض الذاتي %	نسبة الافتراض غير الذاتي %	نسبة الاحتياط للاستهلاك (الف.طن)	نسبة الاحتياط للاستهلاك للميزان (٢) (الف.طن)	مقدار الفجوة % (٣)
البيانات	٢٠٠٣	٩٩	١٨٤١٠٣	-	-	٦١٦٩	١٨٤٠٣	٦١٦٩
الصادرات	٣٠٠٥	٢٣٢٨	٤٧٦٥١٤	٢٥٣٠٥٣	٢٥٣٧٠١٤	٤٧٦٥١٤	٤٧٦٧٦	٥٣٤٠٣
الواردات	٦٠٠٦	٤٠٨٦٠٠	٣٨٠٣١	٦٦٦٣١٤	٦٦٦٣١٤	٣٥٣٠٥٣	٣٥٣٧١٤	٣٥٣٠٣
الميزان	٣٠٠٣	٣٠٠٣	١١٢٢٦٢٦	١٨٤٠٣٠	١٨٤٠٣٠	٣١٨٠٩٣٠	٣١٨٠٩٣٠	٣١٨٠٩٣٠
الافتراض الذاتي	٣٠٠٣	٣٠٠٣	١٨٤٠٣٠	١٨٤٠٣٠	١٨٤٠٣٠	٣١٨٠٩٣٠	٣١٨٠٩٣٠	٣١٨٠٩٣٠
الافتراض غير الذاتي	٣٠٠٣	٣٠٠٣	١٨٤٠٣٠	١٨٤٠٣٠	١٨٤٠٣٠	٣١٨٠٩٣٠	٣١٨٠٩٣٠	٣١٨٠٩٣٠

المصدر / المنظمة العربية للتعمية الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية لعام ٢٠٠٧ (الجدول ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥) من القسم الرابع من الكتاب

(١) الواردات=الفجوة (إذا كان الميزان صفر) (٢) الميزان = الفرق بين الصادرات والواردات . (٣) الميزان للاستهلاك = الإنفاق المحلي + الميزان

(٤) نسبة الافتراض = الإنفاق المحلي / الميزان للاستهلاك . (٥) نسبة الفجوة = الميزان / الميزان للاستهلاك .

حجم الفجوة الغذائية في العراق ونسبة الإنفاق الذاتي من مصروف الشعير في العراق (ف.مليون دولار)

جدول رقم (٤)

السنوات	الاحتياج المحلي (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن) (طن)	الميزان (ألف طن) (طن)	الاحتياج للاستهلاك		نسبة الفجوة (%)	نسبة جسم الفجوة (%)	نسبة التغير (%)
					الذاتي (طن)	الإنفاق الذاتي (%)			
٢٠٠٣	٧٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩١٠٠٠	٩١٦٠٠	-	-	-	-	-
٢٠٠٤	٧٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩١٠٠٠	٩١٦٠٠	-	-	-	-	-
٢٠٠٥	٧٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩١٠٠٠	٩١٦٠٠	-	-	-	-	-
٢٠٠٦	٧٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩١٠٠٠	٩١٦٠٠	-	-	-	-	-
٢٠٠٧	٧٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩١٠٠٠	٩١٦٠٠	-	-	-	-	-
٢٠٠٨	٧٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩١٠٠٠	٩١٦٠٠	-	-	-	-	-
٢٠٠٩	٧٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩١٠٠٠	٩١٦٠٠	-	-	-	-	-
٢٠١٠	٧٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩١٠٠٠	٩١٦٠٠	-	-	-	-	-
٢٠١١	٧٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩١٠٠٠	٩١٦٠٠	-	-	-	-	-
٢٠١٢	٧٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩١٠٠٠	٩١٦٠٠	-	-	-	-	-
٢٠١٣	٧٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	٩١٠٠٠	٩١٦٠٠	-	-	-	-	-

المصدر / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية لعام ٢٠٠٧ / الجداول / ٢٠٠٨ (٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦) من الفصل الرابع من الكتاب

جدول رقم (٣)

حجم الفجوة العdagية في العراق ونسبة الافتاء الذاتي من محصول الرز في العراق (ف.مليون دولار)

البيانات (١) الصادرات (الفـطـن) (٢)	البيانات (٢) المتاج للاستهلاك (الفـطـن) (٣)	البيانات (٣) تسبيـهـ الـاـكـفـاءـ الـداـيـيـ (٤) %	تسبيـهـ حـجمـ الـلـبـورـةـ الـداـيـيـ (٤) %	مقدار التفير (٥)
١٠٠٠٠ ٣٠٠٣ ٢٠٠٥	- -	١٠٠٠٠ ٣٠٠٣ ٢٠٠٥	- -	٥٨,٩٨
٣٠٩,٠٠ ٢٠٠,٥٠	٦١٦٦٢ ٧٦٢٥٠	٤١٦٦٢ ١٥٩,٠١	٤٣٣,٥٠ ٤٣٣,٥٠	٤٣٣,٥٠ ٤٣٣,٥٠
٦٠٣,٠٠ ٢٠٠,٥٠	٧٩٦,٥٠ ١٥٩,٠١	٧٩٦,٥٠ ١٥٩,٠١	٤٣٣,٥٠ ٤٣٣,٥٠	٤٣٣,٥٠ ٤٣٣,٥٠
٦٠٣,٠٠ ٢٠٠,٥٠	٥٦,٤٣ ٥٥,٧	٥٦,٤٣ ٥٥,٧	٤٣٣,٥٠ ٤٣٣,٥٠	٤٣٣,٥٠ ٤٣٣,٥٠

المصدر / المنظمة العالمية للتنمية الزراعية / الكتاب السنوي للمجمعات الزراعية لعام ٢٠٠٧ (الحادي (٣٠٣, ٣٠٤, ٣٠٥) القسم الرابع من الكتاب

ثالثاً - المعوقات أو المسببات الأساسية للأمن الغذائي في العراق

أولاً :- المعوقات الطبيعية

• المساحة القابلة للزراعة وحجم المستغل منها

تشكل مساحة الارضي الصالحة للزراعة (كما سبق وان ذكرنا) ٤٨ مليون دونم أي ما نسبته ٢٧ % من مساحة البلد الاجمالية البالغة ١٧٤ مليون دونم (٤٣٥٥٢ كيلومتر مربع) وان مساحة الارضي المستغلة منها فعلا لا تتجاوز ٢٣ مليون دونم أي ٤٨ % وهذه النسبة لا تعكس او تنتج الحاجة الفعلية الاستهلاكية للشعب مالم تتوافر الظروف الملائمة للعملية الانتاجية .

• الامن المائي

تمثل المياه المعمق الاساسي للزراعة في العراق فمنذ الازل سيظل مرتبطاً بتوفير المياه فمهما تغيرت الاحوال يبقى هذا الارتباط اكثراً وضوحاً وقت الازمات ، ويمكن تبيان حالة الامن المائي المؤثرة على الزراعة في العراق من خلال التركيز على اهم الموارد المائية باقسامها الثلاثة (السطحية، والامطار، والجوفية) وسنتناولها بالتفصيل وكالاتي :-

أ- المياه السطحية

يعد نهري دجلة والفرات المصادر الاساسية للمياه في العراق ويبلغ مستوى المياه السنوي القائم من هذين النهرين ٨٠ مليار م³ منها ٥٠ مليار م³ لنهر دجلة أي (٦٢,٥ %)^(١) و٣٠ م³ لنهر الفرات (٣٧,٥ %)^(٢) وذلك قبل انشاء السدود التركية التي اثرت سلباً على الحصص المائية في العراق وانسحب هذه الاثار على تردي الاوضاع الزراعية ويوضح ذلك من خلال زيادة نسب الاراضي غير الصالحة للزراعة وتقليل رقعتها بشكل كبير وارتفاع نسب التصحر هذا فضلاً عن ارتفاع نسب الملوحة في الانهار وانخفاض مناسيب المياه، وان التركيز على انشاء السدود يدخل ضمن مشروع GAP الذي بدأ العمل به منذ سنة ١٩٥٤ اهمها سد (كيبان) على نهر الفرات وسد (اليسو) الذي بدأت تركياباً بإنشائه عام ٢٠٠٦ على نهر دجلة^(٣) وهو ما قلل من الحصص المائية العراقية.

ب- مياه الامطار^(٤)

تبين كمية الامطار الساقطة بين محافظات العراق ويبلغ معدل سقوط الامطار (٤٠٠ ملم / سنة) فهذا المعدل يعد مؤشراً بالغ الاهمية لصلاحية الاراضي الزراعية ، فالمحاصيل الشتوية وخصوصاً الحنطة والشعير في المناطق المضمنة الامطار التي يتراوح فيها معدل التساقط بين ٤٠٠ - ٨٠٠ ملم واحتياجاً تزرع الحبوب في مناطق يبلغ معدل السقوط فيها ٤٠٠ - ٦٠٠ ملم ، غير ان الاراضي التي يبلغ معدل سقوط الامطار فيها ٣٠٠ ملم تشكل ما نسبته ٨٥ % من مساحة العراق ، فهذا التذبذب الواضح في مياه الامطار له اثره الواضح على عدم الاستقرار في الانتاج الزراعي .

١ - محمد الاشرم ، اقتصadiات المياه في العراق في الوطن العربي والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٧

٢- Robert neil - (ticsgeopli and euphrates . water resorces)geographical journal vol٧٦ p ١٥٩

- Robert neil. pts ٢٠٥

ج - المياه الجوفية^(١)

تبلغ نسبة الأراضي الزراعية المستغلة والمعتمدة على المياه الجوفية ١,٥ % من مجموع الأراضي القابلة للزراعة وهي نسبة منخفضة جداً ويقع قسم كبير منها في شمال العراق ، فهذه المياه تقدر كميتها بـ ٢ مليار م^٣ ما نسبته ٢,٥ % من إجمالي الموارد المائية في العراق.

• مشكلة الملوحة

إن مشكلة الملوحة من المشاكل الصعبة التي تواجه عملية الزراعة في العراق وفي أي بلد في العالم وليس العراق فحسب ، فالتربة العراقية تحتوي على نسب عالية من الملوحة نتيجة انخفاض مناسيب المياه في دجلة والفرات إضافة إلى الطمي الذي تجلبه مياه الأنهر والذي يحتوي على نسب ملوحة عالية فعندما يرتفع النطاق المائي (water range) إلى مستوى سطح الأرض نتيجة للتباخر الشديد ومياه الأمطار التي تجلبه معها مياه الأمطار يتراكم الملح لفترة طويلة من الزمن بشكل يجعل الأرض بورأ مما يقلل من صلاحيتها وبالتالي ضعف القدرة على استخدامها بشكل جيد فـ ٦٥ % من الأراضي المروية بالعراق تعاني من مشكلة الملوحة^(٢) وهي في تزايد مستمر .

ثانياً :- المعوقات التقنية

• البذور والمبيدات والأسمدة الكيماوية المستخدمة في مكافحة الحشرات

إن التطور في القطاع الزراعي لا يعتمد على مدى المتوافر من المصادر المائية فقط ، فهذه الموارد والتقنية المستخدمة تعد عناصر مكملة لبعضها البعض فاستخدام البذور المحسنة ذات النوعية العالية يؤدي إلى وجود محاصيل زراعية ذات نوعية وكفاءة على مستوى عالي ، فإدخال محاصيل تتحمل الملوحة العالية يساعد على تحسن الإنتاج الزراعي ، ففي العراق تنتشر زراعة المحاصيل الأساسية وخصوصاً (الخطة، والشعير، والرز) حيث يتم زراعتها ببذور منتجة من قبل الفلاح نفسه وهي متدهورة الإنتاجية كما أن استخدام المبيدات الكيماوية يعد عاملاً حاسماً في تحسين النوعية والإنتاجية ودوره في مكافحة الآفات والحرشات الزراعية ، فالعراق يعاني من قلة استخدام المبيدات حيث بلغت نسبة الأرضي المكافحة من الآفات أقل من ٣,٥ مليون دونم عام ٢٠٠٣ وبقيت النسبة منخفضة بالنسبة إلى مساحة الأرضي الزراعية والتي تقدر بـ ٢٣ مليون دونم ورغم أن المساحة الواسعة متدنية إلا أن الأرضي المكافحة بقيت متدنية جداً حيث بلغت في أفضل السنوات إلى ما يقرب ٣٣ % عام ٢٠٠٢ وهو وهذه النسبة توضح هدف السياسة الزراعية الرامية إلى الرفع من نسب الأرضي المكافحة بشكل يساعد على تطوير القطاع الزراعي وتطوير المحاصيل ذات النوعيات الجيدة وان النسبة المنخفضة لبعض السنين تعكس قلة نسبة الأرضي المكافحة وخصوصاً عام ٢٠٠٣ عندما بلغت ١٦ % النسبة إلا أنها شهدت بعض التحسن عندما بلغت ٢٩ % عام ٢٠٠٤ في ظل زيادة التخصصات للقطاع الزراعي وهذا ما يوضحه الجدول التالي^(٣)

١ - محمود الاشرم ، مصدر سابق ص ١٠٨

٢ - محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر والمستقبل ، دار الملك للفنون والاداب والنشر ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٧

٣ - فيس البياتي ، مصدر سابق ، ص ٨٣

جدول (٤)
يبين نسب الأراضي المكافحة لسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٠

السنة	المساحة المكافحة (ألف دونم)	نسبة الأراضي المكافحة %
٢٠٠٠	٢٣٦٨	١٤,٦
٢٠٠١	٥٥٥٩	٢٤
٢٠٠٢	٧٦٢٣	٢٣
٢٠٠٣	٣٧٤٨	١٦
٢٠٠٤	٦٨٧١	٢٩

المصدر : - قيس البياتي ، مصدر سابق ، ص ٨٤

• المكننة الزراعية

تتمثل وسائل المكننة الزراعية بالآلات والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية ضمن القطاع الزراعي ، فالعراق يعاني من تذبذب واضح في عدد المكانن والحاصلات المستخدمة حيث تتفاوت أعدادها فبالنسبة لمعدل استخدام الحاصلات لكل دونم من المساحة المزروعة فقد بلغ ١٨٣٦ دونم / حاصدة و ١٧٧ دونم / جراراة إذ نلاحظ انخفاض المساحات الزراعية التي تغطيها كل حاصدة او جراراة واستمر هذا التذبذب وتأثيره على الإنتاج الزراعي ^(١)

ثالثاً : - المعوقات الاقتصادية والتنظيمية

• العمالة الزراعية

إن توفر الأيدي العاملة وبكثرة من الأمور الرئيسية والضرورية لتقديم القطاع الزراعي ، ففي العراق اتجهت نسب العمالة الزراعية إلى الانخفاض من سنة إلى أخرى حيث بلغت عام ١٩٩٥ حوالي ١٣ % انخفضت إلى ١٠,١ % عام ٢٠٠١ و ٨,٩ % عام ٢٠٠٣ والى ٨,٤ % عام ٢٠٠٦ من مجموع العمالة الزراعية ^(٢) وهذه النسب سببها تردي الأوضاع الزراعية وعدم وفاء الزراعة بمتطلبات الأمن الغذائي وبالتالي عجزه المتواصل عن دعم المستوى المعيشي للعاملين ضمن مجالاته وبالتالي التخلّي عن العمل ضمن هذا

١ - سعد عبد الله مصطفى عاصم ، محمد عبد الكريم منهـل ، تطور استخدام الحاصلات والساحـبات الزراعـية في العراق ، مجلة العـلوم الإـدارـية والـاقـتصـاديـة ، المـجلـد التـاسـع العـدـد ٣١ ، جـامـعـة بـغـدـاد كـلـيـة الـادـرـاـة والـاقـتصـاد ، ص ٦٦

٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٨ ، ص ٢٩٨

القطاع بالشكل الذي انعكس على انخفاض نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠,١ % عام ١٩٩٠ إلى ٥,٧ % عام ٢٠٠٦ واتجاه الاقتصاد العراقي الى زيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل اكبر من السابق وذلك من اجل تمويل استيراد المواد الغذائية لغرض سد الحاجة الاستهلاكية .

٠ البحث العلمي والإرشاد الزراعي

إن الزراعة في العراق تتسم بشيوع الأساليب التقليدية غير المبتكرة عند مقارنتها بمثيلاتها في الدول المتقدمة كما أن أجهزة البحث العلمي والإرشاد الزراعي في العراق لا تمكنها من تنمية إمكاناتها إلى مستوى ارفع فالجانب البحثي والإرشادي في العراق لم يحظى بالاهتمام المطلوب إلا في نهاية عقد التسعينات وبداية الألفية الثالثة حيث اعتمدت مجموعة برامج إنسانية وطنية^(١) فاستخدمت حزمة متكاملة من الأنشطة والفعاليات والعمل على تبنيها من قبل الفلاحين والمزارعين وهذه الفعاليات في تطوير الزراعة من أجل المساعدة في الحصول على محاصيل زراعية ب المختلفة الأنواع وخصوصا ذات العلاقة بالاستهلاك الواسع لجميع إفراد الشعب .

ألا أن هذه البرامج لم تكن كافية لتنمية القطاع الزراعي خصوصا في ظل شحة الموارد المائية وانخفاض نسبة العاملين في مجال الزراعة وعدم تطبيق البرامج المقترنة بصورة صحيحة . فمستقبل الزراعة في العراق يعتمد على استمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية والتطبيقية .

٠ المعوقات الاستثمارية

اتسم القطاع الزراعي بالانخفاض الكبير في معدلات التراكم الرأسمالي وانخفاض حجم الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع اضافة الى ان القروض المقدمة من قبل المصارف الزراعية التعاونية استمرت بالتدبّب في مختلف اجالها (القصيرة، والمتوسطة، والطويلة) وهذا ما يوضحه التالي:

قروض المصرف الزراعي التعاوني للمزارعين بحسب آجالها للسنوات

((الف دينار)) ١٩٩٧ - ٢٠٠٤

السنة	قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل
١٩٩٧	١٤٥٠	٠	٠
١٩٩٨	٥١٩٨٠	٠	٠
١٩٩٩	٠	٣٤٩٣٥٥	١٩٩٨٨٨٦١
٢٠٠٠	١٤٢٠٠٠٠	٠	١٩٩٧١٠٠٥
٢٠٠١	١٢٦٦٦٢٥	١٥٩٧١٠٠٥	٤٥٧٧٢٣٢٠
٢٠٠٢	١٢٥٩٢٢٦٩	٠	٥٣١٩٧٣٢٠
٢٠٠٣	١٠٤٤٢٧٢٨	٠	٥٧٦٤٣٤٩٣
٢٠٠٤	١٢٣٩٠٢٣٠	٠	٠

المصدر/ المصرف الزراعي التعاوني .

١ - جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٠ ، ص ٦٢

يضاف الى ذلك استخدام حصيلة هذه القروض في شراء سلع غير إنتاجية وغير ترفيهية وتوجيه حصيلة القروض في غير اتجاهاتها الصحيحة اضافة الى التهرب من تسديد هذه القروض للدولة، يضاف الى ذلك ارتفاع اسعار الفائدة من جهة وقصور الاليات المتبعة في عملية الاقراض من جهة اخرى واستغراقها لوقت طويل جدا من اجل الحصول على مبلغ القرض اللازم .

وبعد عام ٢٠٠٣ قامت الدولة بانشاء صندوق لإقراض الفلاحين وصغار المزارعين برأسمال قدره ٢٥٥ مليار دينار ووفق ضمانات مناسبة واخيرا جاءت المبادرة الزراعية لدولة رئيس الوزراء في العام ٢٠٠٨ حيث تم انشاء صناديق اقراضية متخصصة توفر القروض للفلاحين والمزارعين دون فوائد في مجالات البستنة والنخيل وادخال المكننة والتكنولوجيا ، اما بالنسبة لمشاريع التنمية الزراعية الكبرى تم تخصيص مبلغ ٢٤ مليون دولار ومثله عام ٢٠٠٩ لهذه الصناديق وكان لها الاثر الايجابي في تحريك القطاع الزراعي ^(١)

• السياسة السعرية والتسويقية

ان اهم ما يؤثر على الانتاج الزراعي هي السياسة السعرية والتسويقية التي تعتبر جزءاً اساسياً من السياسة الاقتصادية للبلد ، فالدعم الكبير الموجه الى مدخلات الانتاج كان عائقاً كبيراً امام التقدم المنشود بل خلق تشوهاً اقتصادياً كبيراً حيث كانت نسبة كبيرة من الاسمة والمبيدات تجد طريقها الى خارج البلد عن طريق التهريب بن فالمواصفات السعرية والتسويقية مرت بمراحل مختلفة فكان التسويق الزامي وبالاسعار التي تفرضها الدولة في السبعينيات والثمانينيات وفي نهاية الثمانينيات تخلت الدولة عن هذا النهج ، اما في غمرة الحصار فقد سعت الدولة المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة، والشعير، والرز) الى جانب بعض المحاصيل الاخرى ذات الاستهلاك المرتفع ، وبعد عام ٢٠٠٣ تركت الية السوق تأخذ دورها تدريجياً في تحديد اسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج ومن ثم تحديد حجم الانتاج واتجاهاته وفي عام ٢٠٠٨ ^(٢) تم وضع تسعيرة مجذبة لمحصولي الحنطة والشعير والرز مع ترك الفلاح حرفاً في تسويق منتجاته ، يتضح من ما سبق ان الدولة لم تتبع سياسة سعرية او تسويقية تحقق الاستقرار في اسعار المنتجات الزراعية وبالتالي عدم حدوث التقلبات الكبيرة والمستمرة في المستوى العام للأسعار .

١ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، مصدر سابق ، ص ٦٢
٢ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، مصدر سابق ، ص ٦٣

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الاستنتاجات

- ١- ان للحصار الاقتصادي أثاراً سلبية انعكست في خفض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٩٩٠ %٢٠,١ إلى ٢٠٠٦ %٥,٧ عام ٢٠٠٦ تأثير هذه النسبة على ما متوافر من أغذية داخل البلد .
- ٢- ارتفاع نسب الفقر في العراق وانعدام الأمن الغذائي ونتبين ذلك وبصورة واضحة من خلال الارتفاع الكبير في حجم الواردات الزراعية من ١٠٧٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ ١٧٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣، بحث أصبح ٤ ملايين نسمة أي ما يعادل ١٥ % من السكان غير آمنين غذائياً وارتفاع هذا العدد في حالة إلغاء نظام البطاقة التموينية حيث ان ٢٢ % من السكان يعتمدون عليها وبشكل كامل في توفير الغذاء .
- ٣- الارتفاع المتزايد في حجم الفجوة الغذائية بالنسبة للمحاصيل الأساسية وخصوصاً (الحنطة والرز) ماعدا محصول الشعير الذي لا يعاني العراق من أي فجوة في توفيره وذلك للظروف الإنتاجية القاسية التي يتحملها هذا المحصول عند زراعته .
- ٤- على الرغم من امتلاك العراق للأراضي الخصبة وهي ٤٨ مليون دونم تشكل ما نسبته ٢٧ % من مساحة البلد الإجمالية إلا ان مستوى الإنتاج الزراعي يعد منخفضاً وذلك للظروف التي تعرض لها .
- ٥- اتساع حجم الأراضي الزراعية غير المكافحة ضد الآفات الزراعية يضاف إليها عدم استخدام الآلات والمعدات المتقدمة في الزراعة هذا من جهة وعدم تطبيق البحوث العلمية في المجال الزراعي وبقائها محصورة ضمن النطاق الأكاديمي من جهة أخرى.
- ٦- التبذيب في القروض المقدمة من قبل المصارف الزراعية فضلاً عن انحراف هذه القروض عن الهدف الحقيقي لها والمساهمة في تطوير الزراعة .

التوصيات

- ١- العمل على تطوير القطاع الزراعي من خلال تقديم الدعم وفي مختلف المجالات أو المراحل سواء دعم مدخلات الإنتاج أو الإنتاج نفسه بشكل يساعد على رفع الإنتاج الزراعي وزيادة نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وأتباع الوسائل العلمية في رفع الإنتاجية فضلاً عن توفير المواد الغذائية للمواطنين والتقليل من حالة الفقر التي يعيشونها .
- ٢- إزالة المعوقات والقيود التي تحد من جدوى البرامج المعنية باستنبط التكنولوجيا الضرورية لتحسين الزراعة ، فالبحوث العلمية يجب أن تدعم من قبل الدولة حتى تخرج من النطاق الأكاديمي وتدخل حيز التطبيق العملي على ارض الواقع فالباحث العلمي والدعم يكونان متلازمان في إطار دائم إذا ما أريد تحقيق الهدف من تقديم البحث العلمية في أي مجال .

٣- وضع آلية تسعيرية وتسويقية مشجعة تعطي الحافز للفلاح بتسويق منتجاته إلى الدولة مما يساهم في توفير الأغذية والتقليل من حالة الانعدام الغذائي .

٤- تحسين وتنمية المصادر المائية وتوجيه استعمالها في الاتجاهات الصحيحة.

٥- العمل على توسيع رقعة الراضي الصالحة للزراعة من خلال استصلاحها بشكل مستمر ومكافحة الأراضي التي تتعرض لمختلف الآفات واستخدام التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاج بشكل تنخفض معه نسب الانعدام الغذائي هذا من جهة وتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية توفير الأغذية من جهة أخرى .

٦- متابعة القروض المقدمة من قبل المصارف الزراعية المتخصصة إلى الفلاحين ووضع آلية متابعة (رقابة) على هذه القروض واتجاهات استخداماتها والتأكد من حصيلتها استخدمت في تحقيق الهدف المبتغاة وهي تطوير الزراعة .

المصادر

المصادر العربية
أولاً:- الكتب العربية

١. الأشرم ، محمد ، اقتصاديات المياه في العراق في الوطن العربي والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١

٢. العلوان ، عبد الصاحب ، أزمة التنمية العربية ومخاطر الأمن الغذائي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر ١٩٨٨

٣. النجفي ، سالم توفيق ، المنظمات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩

٤. زيني محمد علي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر والمستقبل ، دار الملك للفنون والآداب والنشر ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٩

ثانياً :- البحوث والدراسات

١. الحسون ، أمنه عبد الله ، الأمان الغذائي في بلدان نامية ومتوسطة الدخل ومنخفضة الدخل (محصول القمح أنموذجاً) ، رسالة مقدمة إلى كلية الزراعة جامعة الموصل ، ٢٠٠٥

٢. النجفي ، سالم توفيق ، أمنه عبدالله حسون ، أوضاع الأمان الغذائي في البلدان النامية ، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد ٢٩ - عدد ٨٨ ، ٢٠٠٧

٣. شندي ، أديب قاسم ، رحمن حسن علي ، الموارد المائية العربية المتاحة ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مجلد ١٠ عدد ٤

٤. سعد عبد الله مصطفى عاصم ، محمد عبد الكريم منهيل ، تطور استخدام الحاصدات والساحبات الزراعية في العراق ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد التاسع العدد ٣١ ، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد

٥. التكنولوجيا الزراعية في الوطن العربي (الواقع والأفاق) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد ١٢ ، نيسان ٢٠٠٦

ثالثاً :- الرسائل والاطاريح

١. البياتي ، قيس مهدي ، الأمان الغذائي في العراق بين التحديات الداخلية والأزمة الغذائية العالمية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية ٢٠٠٩

٢. دهش ، فاضل جواد ، دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الأمان الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣

رابعاً : - التقارير والاحصاءات

١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٨

٢. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٠

٣. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجاميع الإحصائية لسنوات مختلفة

٤. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق لعام ٢٠٠٦

خامساً : شبكة الانترنت

١. عياد محمد علي باش ، قطاع الخدمات في العراق الواقع والأفاق ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية [www](http://derasat/com.rsfcd. www)

سادساً : المصادر الانجليزية

1- Robert neil –water resorces . euphrates and geopolitics)Geographical journal vol 176